

السيدات والسادة الوزراء الحاضرون،

يسعدني اليوم أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة، بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

لقد تشرفت برفع التقرير المتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021 إلى جلالة الملك، نصره الله وأيده، بعد أن صادق عليه المجلس الأعلى للحسابات، في غرفة المشورة بتاريخ 3 نونبر 2022، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2023.

وقد كان التقرير محط نقاش مستفيض، وعرف تغطية إعلامية واسعة، باعتبار المكانة التي يحتلها تدبير المال العام، ضمن اهتمامات الرأي العام والأوساط الإعلامية.

يأتي هذا العرض، أيها السيدات والسادة الأكارم، في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وغير مرتقبة، كان لها تأثير مباشر على اقتصاد جل دول المعمور، ولم تكن بلادنا بمنأى عن هذه التطورات، بالإضافة إلى ندرة الأمطار، لكن أبان الاقتصاد الوطني عن بعض مقومات الصمود إزاء هذه الظرفية الاستثنائية.

فعلى مستوى المالية العمومية، تبين الوضعية عند نهاية سنة 2022 تحسناً في الإيرادات الضريبية والتي زادت بـ 17.4% مقارنة مع 2021، وكذا ارتفاعاً للموارد غير الضريبية بنسبة 28.9%، مما أتاح تغطية الزيادة في النفقات الناتجة بشكل خاص عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر والحفاظ على جهد الاستثمار، كما تم التحكم نسبياً في عجز الخزينة، حيث واصل منحاه التنازلي ليستقر فيما يعادل 5.1% من الناتج الداخلي الخام بتحسين يقارب 0.4 مقارنة مع 2021. بالنسبة لجاري دين الخزينة بلغ 951.8 مليار درهم نهاية 2022، بزيادة سنوية بنسبة 7.5% مقابل زيادة بنسبة 6.3% سنة 2021، وبالتالي انتقلت حصة الدين الإجمالي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 68.9% إلى 69.8% فيما بين 2021 و2022، ويهيمن على بنية الدين المكون المحلي بحصة 75.9%، بينما يمثل الدين الخارجي 24.1%.

على مستوى الحسابات الخارجية، وعلى الرغم من تزايد كلفة الواردات، فإن الأداء الجيد للصادرات التي تحسنت بـ 30.1% وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي بلغت 110.7 مليار درهم بزيادة 16%، كذا الاسترجاع التدريجي لعائدات الأسفار التي سجلت فائضا يناهز 74.1 مليار درهم، ساعد كل هذا على التحكم في ميزان الأداءات، حيث بقي عجز الحساب الجاري في حدود 3.4% من الناتج الداخلي الخام.

بالإضافة إلى ذلك، حافظ الاقتصاد الوطني على جاذبيته للاستثمارات

محضر الجلسة رقم 097

التاريخ: الثلاثاء 11 شوال 1444هـ (2 ماي 2023م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمانى دقائق، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحاً.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لتقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضاً حول أعمال المجلس برسم سنة 2021.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة الأساتذة قضاة رؤساء الغرف بالمجلس الأعلى للحسابات المحترمون،

طبقاً لمتنصيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، تقدم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عرضاً عن أعمال المجلس برسم سنة 2021. أعطي الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لتقديم العرض مشكورة. تفضلي السيدة الرئيس.

السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادات المستشارون المحترمون،

"GAFI"، نجاح إصدار الخزينة الأخير في مارس 2023 على مستوى السوق المالية الدولية، وكذا حصول بلادنا في أبريل 2023 على خط ائتمان من بقيمة 5 مليار دولار، إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وإذا كان لنا من دروس يتعين أن نستخلصها من هذه الظرفية الاستثنائية، فإنها تكمن في ضرورة مواجهة التحديات بنفس روح الالتزام والتضامن والتعبئة الوطنية الجماعية التي أبان عنها المغاربة في مراحل متعددة تاريخية، ومنها مؤخرا خلال جائحة "كوفيد-19".

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يأتي هذا التقرير لتكريس الأولويات الكبرى لأعمال المحاكم المالية، حيث حرصت في إطار برجة وإنجاز أعمالها الرقابية، على ملاءمتها لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية، من فاعلين اقتصاديين ورأي عام، بما في ذلك تأثيرها على المستوى المعيشي للمواطن وعلى إطار الاستثمار وخلق فرص الشغل وكذا خلق الثروة.

ووفقا لهذا المنظور، يتضمن التقرير السنوي، ولأول مرة، كما وعدتكم تحت قبة هذه المؤسسة العريقة منذ سنة، يتضمن نتائج مهام التتبع التي شرعت فيها المحاكم المالية، والمتعلقة بأوراش الإصلاح الكبرى الهيكلية، التي انخرطت فيها بلادنا، كما شملت المهام الرقابية المضمنة في هذا التقرير تقييم مجموعة من التدابير والإجراءات، التي اتخذتها السلطات العمومية خلال فترة "كوفيد-19"، وتم التركيز على تداعياتها على بعض المجالات، وهي مجالات حيوية ذات بعد جمهوي ومحلي، مثل الصحة والتعليم والسياحة وكذا تدبير الجماعات الترابية.

ونظرا لأهمية العنصر البشري فيما يخص التدبير الإداري وإنجاز المشاريع والبرامج وتدريب المرافق والتجهيزات العمومية، قام المجلس في مرحلة أولية بمراقبة تدبير الموارد البشرية بقطاعي الصحة والتعليم، باعتبارهما أولوية للإصلاحات التي يعرفها كل من هذين القطاعين وضمن خلاصة نتائجها في هذا التقرير، كما أخذت الجوانب المتعلقة بتشجيع الاستثمار بحيز مهم، وذلك من خلال تتبع ورش إصلاح منظومة الاستثمار وكذا من خلال إنجاز مهام رقابية ذات صلة بالاستثمار، كتنكك المتعلقة بمشاكل المقاولين الشباب وتلك المتعلقة بفضاءات الاستقبال الصناعي.

ويتناول التقرير أيضا، جزءا خاصا بالأنشطة القضائية، أي التدقيق والبث في الحسابات والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، حيث يقدم نشاطا عن هذه الأنشطة ومجموعة من الإحصائيات ذات الصلة، وكذا خلاصة لأهم الأفعال التي تم الوقوف عليها، والتي كانت موضوع متابعات داخل المحاكم المالية أو أحيلت على السلطات القضائية أو على السلطات الإدارية. ولأن الحيز الزمني لا يسمح بعرض مفصل لمختلف هاته الأنشطة، أود التركيز على بعضها من خلال 3 محاور:

الأجنبية، وارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6.8%، بالإضافة إلى استمرار احتياطات بلادنا من العملة الصعبة في مستويات مريحة بلغت ما يناهز 5 أشهر و13 يوم من واردات السلع والخدمات.

السيد راشد الطالب العلمي، رئيس الجلسة:

نعتذر السيدة الرئيس الأول.. يحضر معنا اليوم في هذه الجلسة السيد أمادو سيرود أسيفيدو (Amado Cerrud Acevedo)، رئيس برلمان أمريكا الوسطى، وأعضاء المكتب التنفيذي لهذه المؤسسة، والذين يقومون بزيارة لبلادنا خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 7 ماي 2023، والتي تندرج في إطار تعزيز وتوطيد العلاقات البرلمانية القائمة بين برلمان المملكة المغربية وبرلمان أمريكا الوسطى.

شكرا.

أعتذر السيدة الرئيس الأول.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى الحسابات:

يشرفني هذا السيد الرئيس.

وقد واجهت بلادنا على غرار دول العالم ضغوطا تضخمية عالية، حيث وصلت على المستوى الوطني إلى 6.6% في 2022، تحت تأثير ارتفاع أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية وتسارع التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويبقى المعدل الإجمالي للتضخم في بلادنا دون المستويات المسجلة في بلدان مجاورة وقابلة للمقارنة، كحصر 13.8%، وكذا في بعض الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل 9.3% والهند 6.7%.

وقد بلغت كلفة بعض التدابير التي اتخذتها الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وللتخفيف نسبيا من الانعكاسات السلبية لتفانم الأسعار، بلغت بالنسبة للدعم الإضافي لبعض المنتجات الأساسية كاللبوتان والدقيق والسكر ما يناهز 42.1 مليار درهم، وبلغ دعم أسعار النقل 4.4 مليار درهم. ومن الواضح أن كل هذه التطورات، تضع بلادنا أمام تحديات كبرى، يأتي في مقدمتها تحيين مناعة بلادنا، اقتصاديا واجتماعيا، من خلال تأهيل العنصر البشري، وتنويع مصادر النمو، وتسريع وتيرة البرامج الكبرى والأوراش الإصلاحية وتوفير الظروف المواتية للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي. ركزتنا في هذا هي الاستقرار السياسي والأمن والأمان، وسندنا موقع دولي متميز ومسار واضح للإصلاحات الهيكلية، التي انطلقت تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

سندنا أيضا مصداقية في المعاملات مع المؤسسات الدولية ومناخ للأعمال أكثر مرونة وجاذبية، وكذا منظومة بنكية متينة وتنافسية. ومن الأكيد أن بلادنا بفضل هذا المسار حققت نجاحات ملحوظة، أذكر منها على سبيل الإشارة: الجاذبية المتنامية للاستثمار كما ذكرت، وقد ارتفع صافي الحجم السنوي ب 6.8%، الخروج أيضا من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي

المؤسسات والمقاولات العمومية، أيضا على مستوى الجماعات الترابية. وبالرغم من الجهود التي تباشرها وزارة الاقتصاد والمالية، فإن تملك منهجية نجاعة الأداء من طرف بعض الأجهزة والمؤسسات العمومية يظل محدودا، كما أن مناقشة مشاريع التقارير القطاعية لنجاعة الأداء أثناء التصويت على قوانين المالية لا تحظى بالاهتمام اللازم، فضلا على أن التقرير السنوي حول نجاعة الأداء والمعد من طرف وزارة المالية، انطلاقا من التقارير المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، لا يقدم إلى البرلمان إلا بعد سنتين من نهاية السنة المعنية بمناسبة التصويت على قانون التصفية، وهو الأمر الذي يجد من راهنية المسألة أمام البرلمان بخصوص نجاعة الأداء ولا يعزز النقاش بشأنها.

فيما يتعلق بمؤشرات قياس نجاعة الأداء، ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول النجاعة، يبدو ضروريا مراجعة عددها، عددها تقريبا 804 مؤشر سنة 2022، وكذا ضرورة إعادة النظر في طبيعتها، لا من حيث جودة ولا من حيث الملاءمة مع منطقتي النتائج.

على المستوى العملي، فبعض الجوانب ما زالت تحتاج إلى تحسين، ذلك أن إرساء مقاربة نجاعة الأداء لم يواكبها بصفة عامة توفير بعض الآليات الضرورية، لاسيما إرساء نظام فعال للمراقبة الداخلية، اعتماد نظام للرصد والإبلاغ، أنظمة معلوماتية ملائمة تعمل في إطار مدمج يوفر التوظيف والاستغلال المشترك والتعاقد للمعطيات وتبادلها، كما يوصي المجلس بإرساء آليات للتعاقد بين وزارة الاقتصاد والمالية ومختلف القطاعات الحكومية وكذا بين هذه القطاعات الحكومية ومصالحها اللامركزية من أجل تحديد أهداف محددة لمختلف السياسات القطاعية ووسائل تنزيلها والآجال المرتبطة بذلك. جانب آخر يتعلق بإصلاح المالية العمومية وهو التصديق على حسابات الدولة، هذا التصديق يعتبر مدخلا أساسيا من أجل تعزيز الشفافية، فضلا عن وظيفته في تكريس جودة المعطيات المالية والمحاسبية والأهمية التي يحظى بها لدى المؤسسات المالية الدولية والشركاء والمستثمرين ووكالات التصنيف العالمية. هذا التصديق يعتبر من بين المهام ذات الطبيعة المركبة، وهو ما يفسر أن عدد البلدان التي اعتمدت هذه الآلية على المستوى الدولي لا يتجاوز 30 دولة، وعلى المستوى القاري الأفريقي 3 دول فقط.

وعلى الرغم من دخول مقتضيات القانون التنظيمي المرتبطة بعملية التصديق على حسابات الدولة، حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح يناير 2020، فإن هذه العملية لم تستكمل بعد جميع مراحلها، حيث لم يتوصل المجلس بالمكونات الأولى، مكونات أولى وليس بالحساب ذاته برسم سنة 2020، إلا ابتداء من 27 ماي 2022، مع استمرار عملية الإدلاء بالوثائق والعناصر اللازمة لمباشرة هاته العملية.

وقصد مواكبة هذا الورش الإصلاحي، الذي يكتسي طابعا استراتيجيا، يقترح المجلس التوصيات التالية:

- أولا، الحرص على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد

- المحور الأول: يخص مدى تقدم الأوراش، أوراش الإصلاحات الكبرى؛

- المحور الثاني: يهتم تقييم بعض البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات؛

- المحور الثالث: ويخص الحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالملكيات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

بخصوص المحور الأول، يستعرض التقرير السنوي كأحد أهم المستجدات خلاصات حول تقدم 5 أوراش إصلاح كبرى، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة، تتعلق بالمالية العمومية، الجبايات، منظومة الاستثمار، المؤسسات والمقاولات العمومية والحماية الاجتماعية.

في مجال المالية العمومية، سبق للمجلس الأعلى للحسابات، وبصفة متواترة، أن أثار إشكالية ديمومة أنظمة التقاعد، وفي هذا المجال أود التأكيد مجددا على المخاطر المرتبطة بوضعية أنظمة التقاعد الأساسية، والتي ما زالت تعاني من اختلالات متفاقمة، حيث بلغ العجز التقني للنظام المدني لمعاشات الصندوق المغربي للتقاعد، مع متم سنة 2022 ما يناهز 5.12 درهم، كما تراجعت احتياطياته إلى 65.84 مليار درهم، بانخفاض يقدر ب 10.7 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2019، في حين بلغ حجم العجز التقني بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ما يناهز 3.95 مليار درهم نهاية من سنة 2022، وذلك على الرغم من الإصلاحات المقياسية التي همت كلا النظامين، سواء سنة 2016 أو 2021.

ويعرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدوره نفس الوضعية، ولو بجدة أقل، حيث بلغ عجزه حوالي 400 مليون درهم سنة 2021، مما يجعل الصناديق الثلاثة للتقاعد تعاني من تراجع في احتياطها على الأمد القريب، وتشكل مؤشرات العجز هذه مخاطر كبرى على ضمان ديمومة المنظومة على المدى الطويل وعلى توازن المالية العامة، مما يقتضي الإسراع بحزم ومسؤولية في مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي لأنظمة التقاعد، لاسيما في أفق توسيع الانخراط سنة 2025 ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش.

وفي جانب آخر يتصل بالإصلاحات الجارية في مجال المالية العمومية، أرسى القانون التنظيمي لقانون المالية 2015، مقاربة جديدة لتدبير المالية العمومية، وفق منهجية تدرجية تقوم على تدبير جديد ينصب على منطق النتائج.

وفي هذا الصدد، فإن نجاعة أداء التدبير العمومي كمقاربة جديدة لم تبلغ بعد كل أهدافها من حيث الأجهزة العمومية المطبقة عليها، إذ لا تطبق نجاعة الأداء سوى على الميزانية العامة للدولة بمكوناتها الثلاث، أي الميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، في حين لم يتم بعد التفكير في تنزيل هذه الإصلاحات بصفة مباشرة على مستوى

التصاعدي لسعر الضريبة على الدخل، كما نصت على ذلك المادة 4 من القانون الإطار، أو على الأقل لم يقدم آجالاً للتطبيق في الفترة 2023-2026، لذا يوصي المجلس بتحديد أفق إصلاح هذه الضريبة، على غرار الضريبة على الشركات، وذلك من أجل توضيح الرؤية بشأن هذا الإصلاح.

3- بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، يسجل المجلس أن القانون الإطار حدد بشكل واضح الإصلاح المرتبط بالضريبة على القيمة المضافة، حيث كرس مبدأ حياد هذه الضريبة مع الاحتفاظ بإعفاء المنتجات الأساسية، من خلال توسيع نطاق تطبيق الضريبة وتقليل عدد أسعارها وتعميم الحق في استرجاعها.

وعلى ضوء الإجراءات الواردة في قانوني المالية لسنة 2022 و2023، يوصي المجلس بتحديد الجدول الزمني للإصلاح المرتبط بالضريبة على القيمة المضافة.

4- بخصوص تحسين العلاقة بين المزمين والإدارة الجبائية، شكل قانون المالية لسنة 2022 منطلقاً لتعزيز ضمان حقوق كلا الطرفين، حيث تم بموجبه تأسيس لجان جمهورية للطعون الضريبية والإحالة على نص تنظيمي لتنظيم هذه اللجان الجهوية وكيفية سيرها، كما أن قانون المالية لسنة 2023، وضع مسطرة تواجبية بخصوص التصريح بالضريبة على الدخل يرسم الرخ العقاري.

5- بخصوص الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، يشير المجلس إلى أن هذه الجوانب من الإصلاح الجبائي الشامل والمنصوص عليها في القانون الإطار لم تكتمل بعد، كما لم يتم بعد وضع رؤية واضحة بخصوص طرق وآجال تنفيذها.

واعتماداً على هذا التقييم فيما يخص الإصلاح الجبائي، فالمجلس يوصي بالعمل على بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل الإصلاح المتعلق بمراجعة جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، كما يؤكد المجلس على أهمية التواصل بشأن وقع وأثر التغييرات المحدثة أو المبرجة على الميزانية، ويوصي بضرورة إجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للحوافز الممنوحة، وذلك من أجل توجيه القرار بشأن إما الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة، وفقاً لما نص عليه القانون الإطار السالف الذكر ودعمه بالطبع لعملية توسيع الوعاء الضريبي.

بالموازاة مع الإصلاح الجبائي، يأتي إصلاح منظومة الاستثمار ضمن قائمة الأولويات، وقد حددت الخطب السامية لجلالة الملك، نصره الله وأيده، وكذا تقرير النموذج التنموي الجديد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح الاستثمار، ولقد تمت مراجعة الإطار التشريعي لتحفيز الاستثمار، من خلال اعتماد قانون إطار جديد بمثابة ميثاق استثمار، ويتسم الإطار المؤسسي للاستثمار بتعدد المتدخلين وتداخل نطاق اختصاصاتهم، والذي قد يشمل المستوى الوطني بالنسبة للبعث أو الترابي أو المحلي أو القطاعي بالنسبة للآخرين، مع العلم أن جميع الأطراف تعمل على تحقيق هدف واحد يتمحور على تشجيع الاستثمارات وتمييزها.

هذه الحسابات وضمان تكامل أنظمة المعلومات وتلاؤمها من أجل تيسير تبادلها؛

- تعزيز آليات الرقابة الداخلية، خاصة على مستوى الجوانب المالية والمحاسبية، والإسراع بتفعيل مشروع إرساء أنظمة المراقبة الداخلية على مستوى الإدارات العمومية؛

- استكمال المحاسبة الميزانية للدولة بالمعطيات والبيانات اللازمة لتحديد أصولها، والذي يعتبر أحد أهم المستجدات، مستجدات المحاسبة، المحاسبة العامة للدولة؛

- التوصية الرابعة، وهو اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير، مرتبطة بالانتقال من المحاسبة الميزانية القائمة على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق.

وفضلاً عن ذلك، فإن القانون التنظيمي يحتاج إلى مراجعة وتوضيح مقتضيات ذات الصلة، بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة على مستوى الجوانب المرتبطة بالآجال وكيفية تبليغ تقرير عمليات التصديق والجهات التي يوجه إليها هذا التقرير، ضمن مسطرة المصادقة على قوانين التصفية.

الورش الثاني يمثل ورش الإصلاح الجبائي، هذا الورش هو موضوع القانون الإطار 69.19، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2021، الذي يعتبر مرجعاً للسياسة الجبائية للدولة، ويسعى إلى إرساء نظام جبائي فعال ومنصف ومتوازن ومنتهج، يمكن من تعبئة الإمكانيات الضريبية اللازمة لتمويل السياسات العمومية، والتي تتمحور أساساً حول التنمية الاقتصادية وكذا الإدماج والتماسك الاجتماعيين. حدد القانون الإطار أجل 5 سنوات، ابتداء من تاريخ نشره، لأجل التنزيل التدريجي للتدابير ذات الأولوية المنصوص عليها، وضمن قانوني المالية لسنتي 2022 و2023، أدرجت بشكل عام تعديلات ضريبية وتدابير تصحيحية وأحكام ومقتضيات مختلفة ذات طابع ظرفي.

ومن خلال تقييمه للإصلاحات الضريبية الجارية ومدى انسجامها مع توجهات القانون الإطار، أبدى المجلس عدة ملاحظات منها أساساً:

1- بخصوص الضريبة على الشركات، قانون المالية لسنة 23 حدد آجالاً ومساراً لبلوغ السعر المستهدف للضريبة على الشركات المحدد في 20% بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز ربحها الصافي 100 مليون درهم، و35% بالنسبة للشركات التي يفوق ربحها 100 مليون درهم، وقد تنجم عن هذا الأمر بعض المخاطر، ما هي؟ الشركة التي ستخضع لارتفاع سعر الضريبة من 20% إلى 35% على جميع أرباحها، بمجرد أن تصل إلى هذه العتبة المحددة، قد تلجأ إما للحد من نشاطها حين تصبح التكلفة الجبائية الإضافية مرهقة، وإما إلى التخفيض من الأرباح المصرح بها لتجنب أثر هذا التغيير.

2- بخصوص الضريبة على الدخل، يثير المجلس الانتباه إلى أن قانون المالية لسنة 2023 لم ينص على تدابير متعلقة بإعادة النظر في الجدول

الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، المحدثة بموجب القانون 82.20 في يوليو 2021، والتي تعتبر حجر الزاوية في الإصلاح، حيث لم يتم تفعيلها بعد، لكونها لم تستكمل أجهزة الحكامة والتدبير المنصوص عليها في القانون المحدث لها، لاسيما أن هذه الوكالة ستغطي 57 مؤسسة ومقولة عمومية تجارية، والتي تمتلك 488 شركة فرعية، لذا يوصي المجلس باستكمال أجهزة حكامة الوكالة الوطنية والمصادقة على آلية تدبيرها والتسريع في أقرب وقت ممكن في أشغال البرمجة الاستراتيجية والتشغيلية.

كما أن إعادة هيكلة المحفظة العمومية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ومنذ سنة 2018، لم تنطلق بعد بصفة فعلية، في غياب خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة بجدول زمني محدد. وفي هذا المجال، فإن إجراءات إعادة الهيكلة الداخلية، التي بدأت في تنفيذها بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الكبرى للدولة لم تفض بعد إلى النتائج المتوخاة فيما يخص وضعيتها المالية ومؤشراتها الاقتصادية، وقد كان للصعوبات المالية التي واجهتها المؤسسات والمقاولات العمومية بفضل الظرفية الدولية غير المستقرة تأثير كبير على المالية العمومية، حيث اضطرت الحكومة في أكتوبر 2022، إلى فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 7 مليار درهم.

من جانب آخر، يلاحظ المجلس أن عمليات إعادة الهيكلة الأربعة التي تمت برمجتها بموجب قانون المالية لسنة 2022، لم يتم تنفيذ 3 منها:

- العملية الأولى تتعلق بالشراكة الاستراتيجية بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفات وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- العملية الثانية تخص إحداث القطب العمومي السمعي والبصري؛

أما العملية الثالثة فتم التقارب بين الوكالة الخاصة لطنجة - المتوسط وشركة استغلال الموانئ، بينما يوجد مشروع القانون المتعلق بتنفيذ ورش إعادة هيكلة المكتب، قطاع توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، في طور المصادقة.

وبناء على هذا التقييم، يوصي المجلس بتحديد التركيبة المستهدفة للمحفظة العمومية ووضع تخطيط متعدد السنوات لبرامج إعادة الهيكلة بأشكالها المختلفة وكذا التسريع بتنفيذ إجراءات إعادة الهيكلة على المدى القصير والمتوسط، التي تم الشروع فيها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، في إطار عقود برامج موقعة مع الدولة.

وبخصوص صندوق محمد السادس للاستثمار ولتفعيله: شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في وضع تصور ودراسة متعلقة بإحداث وهيكلية الصناديق القطاعية والموضوعات المنصوص عليها أيضا في القانون رقم 76.20، وكذا الشركات والمشاريع الكبرى التي سيتم تمويلها، غير أن هذه المشاريع لم يتم عرضها بعد على هيئات حكامة الصندوق لاعتمادها والشروع في تنفيذها.

وبناء على هذا التقييم، يوصي المجلس بالإسراع في تفعيل هيئات حكامة وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع وتيرة إحداث هاته الصناديق

بالإضافة إلى ذلك، فإن تباين أولويات وأهداف المتدخلين وكذا الاختلافات التي تطبع مقارباتهم لا يساهم في ضمان انسجام التدخلات مع التوجهات المشتركة، مما من شأنه أن يضعف التقائية السياسات العمومية في مجال تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه.

وإذا كان الإطار التحفيزي قد تم استكماله من خلال صدور النصوص التطبيقية للميثاق الجديد، فإن التسهيلات الإدارية لا تزال تواجه بعض المعوقات على المستوى العملي، حيث لازالت العديد من الإجراءات الإدارية اللازمة لتفعيل بعض المشاريع الاستثمارية تم خارج الشباك الوحيد للمراكز الجهوية للاستثمار.

كما أن النظام التحفيزي للاستثمار لا يزال متفرقا بين العديد من الأجهزة العمومية، دون أن يسلك بالضرورة مسار المراكز الجهوية للاستثمار.

وبغض النظر عن الاهتمام التي حظيت به الإصلاحات الإدارية للعملية الاستثمارية، فإن تشخيص العوائق المتوافق بشأنها بين جميع المتدخلين، يبرز الحاجة إلى الاعتماد على رافعات اقتصادية أخرى، من أجل تحسين جاذبية البلاد كوجهة للاستثمار، ويشمل ذلك معالجات المعوقات البنوية المرتبطة بالقطاع غير المهيكل وتقليل كلفة عوامل الإنتاج وتحفيز الابتكار والإبداع وتحسين شروط الحصول على العقار والتمويل واللجوء إلى آليات التحكم والوساطة لحل النزاعات، بالإضافة - كما قلت - إلى تسريع وتيرة الإصلاح الضريبي.

وعلى ضوء تقييمه لهذا الإصلاح الحيوي، يوصي المجلس بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للفترة 2023-2026 بشكل منهجي، مع تحديد خطة تنفيذها، سواء على المستويين القطاعي والترابي، كما يتعين إجراء تحليل شامل ودقيق لمهام مختلف الفاعلين المؤسسين المسؤولين على الاستثمار من أجل تحديد مجالات التحسين والالتقائية في تدخلاتهم، بهدف تحقيق تكامل أفضل والمزيد من التعاضد والترشيد. وقصد تبسيط الإجراءات الإداري للاستثمار، ينبغي تكريس دور المراكز الجهوية كإطار موحد للمعالجة الإدارية لعملية الاستثمار من بدايتها إلى نهايتها.

إلى جانب هذه الأوراش، يكتسي إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة، وتستند مرجعية هذا الإصلاح إلى التوجهات الملكية السامية، التي أكدت على ضرورة الإصلاح للإسراع في الشروع في إصلاح عميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وقد أوصى النموذج التنموي الجديد بجعل تحويل قطاع المؤسسات والمقاولات محركا للتنمية الاقتصادية.

أذكر أنه سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن ساهم في إطلاق دينامية هذا الإصلاح، من خلال تقرير أصدره سنة 2016 بعنوان "قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب، العمق الاستراتيجي والحكامه". إلى حدود الآن تم إصدار القانونين المؤسسين لهذا الإصلاح في سنة 2021.

وفي تقييمه للتقدم الحاصل في تنزيل هذا الورش الاستراتيجي، يلاحظ المجلس أن الإطار القانوني مازال لم يكتمل بعد، ونخص بالذكر في هذا السياق

حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاج، ويظل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض رهينا بتطوير المستشفى العمومي، باعتباره رافعة رئيسية لنظام هذا التأمين، بالإضافة أيضا إلى توفير جميع المستلزمات الضرورية، ومنها تحيين قائمة مصنفات الأعمال الطبية والتعريف المرجعية الخاصة بها وكذا إصلاح نظام الأدوية والمستلزمات الطبية.

ويؤكد المجلس في هذا الصدد، على مواصلة الجهود من أجل تطوير وتأهيل عرض العلاجات في شموليته، سواء على مستوى البنيات الاستشفائية أو الموارد البشرية والتجهيزات الطبية، قصد تحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع العام.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثاني ضمن هذا العرض يتعلق بتقييم البرامج والمشاريع العمومية: خلال سنة 2021 أنجزت المحاكم المالية 200 مهمة رقابية، منها 24 أنجزت على صعيد الغرف القطاعية الخمسة للمجلس الأعلى للحسابات، و176 مهمة على مستوى المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشر، وقد تم تبيين مخرجات هاته المهام الرقابية من أجل إعداد 28 خلاصة لأبرز هذه الملاحظات والتوصيات، تأخذ بالطبع أجوبة الأجهزة المعنية، وتتعلق هذه الملخصات بمواضيع متنوعة همت: القطاعات المالية، الصحة، التربية والتكوين والتعليم العالي، القطاعات الإنتاجية، الإدارية والثقافية، بالإضافة إلى مهام ذات بعد ترابي، وتتضمن هذه الخلاصات بعض الجوانب المرتبطة بالأزمة الصحية وأثرها على بعض المجالات.

ومراعاة للمبدأ الدستوري المتعلق بقرينة البراءة، فضامين هذه الخلاصات تتعلق بصفة حصرية بالملاحظات المرتبطة بالتدبير، أما ما تم أو ما يتم الوقوف عليه من أفعال قد تشكل قرائن مخالفات، سواء في ميدان التأديب المالي والمحاسبي أو في ميدان المتابعة الإدارية أو في الميدان الجنائي، ومن شأنها إثارة مسؤولية بعض المدبرين والمسيرين، فيتم تضمينها في تقارير منفصلة والتداول بشأنها في هيئات المجلس والمجالس الجهوية لمباشرة تحريك المتابعات، ونشير في التقرير السنوي إلى عدد الملفات الحالية في الجزء المتعلق بالأنشطة القضائية، وكذا نشير للأفعال موضوعها.

من خلال هذا العرض، سأقتصر في هذا المحور الثاني على بعض المجالات الحيوية التي تؤثر على فعالية تنزيل السياسات العمومية، على رأسها الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتعليم والتربية الوطنية.

سأنتقل أيضا إلى بعض محددات الاستثمار على المستوى الترابي، وتخص مشاتل المقاولات، فضاءات الاستقبال الصناعي وكذا محام الوكالات الحضرية، وسأتناول في آخر هذا المحور جانبا يحظى باهتمام بالغ، وهو تتبع التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية.

في مجال الموارد البشرية: سبق للمجلس في العديد من أعماله أن سجل أن مجموعة من النقائص والاختلالات تعزى في كثير من الأحيان إلى العنصر

القطاعية.

إلى جانب هذه الإصلاحات، يعتبر ورش الحماية الاجتماعية مشروعا مجتمعيا بالغ الأهمية، وقد عرف تدعيم الحماية الاجتماعية ببلادنا تطورا ملحوظا على مدى العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك بعض التحديات يتعين مواجهتها، سواء من حيث نطاقها أو مضمونها أو تمويلها أو حكمتها، فوفقا للتعليلات الملكية السامية، تمتد خطة الإنجاز على الفترة 2021-2025، على الشكل التالي:

- أولا، توسيع التغطية الصحية الإجبارية، بتمكين 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض بحلول نهاية سنة 2022؛

- ثانيا، تأمين التعويضات العائلية خلال سنتي 2023-2024؛

- ثالثا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن السلطات العمومية ركزت بشكل رئيسي على تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في حين لم يتم بعد تحديد تفاصيل المكونات الأخرى للإصلاح المنصوص عليها في القانون الإطار، لاسيما فيما يتعلق بالتعويضات العائلية وأنظمة التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وقد عرف توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تطورا ملحوظا منذ التوقيع في 14 أبريل 2021، أمام صاحب الجلالة، على ثلاث اتفاقيات إطار من قبل مختلف القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل هذا التأمين مجموعة من الفئات غير المستفيدة، يبلغ عددها حوالي 3 ديال المليون منخرط رئيسي.

وبالرغم من التعزيز المستمر للمنظومة القانونية، فإن بعض النصوص والتعديلات المهمة تسجل تباطؤا في اعتمادها، ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتعديل القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، فضلا عن مراجعة حكمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص تدبير مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لذا يوصي المجلس بالحرص على اعتماد التعديلات اللازمة للقوانين والنصوص التنظيمية في أقرب الآجال، قصد توفير السند القانوني اللازم لتنفيذ تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

فيما يخص التمويل: يلاحظ حاليا أن هناك توجهنا نحو التمويل وفق آلية المساهمة، مع تمويل المتبقي من طرف الدولة في إطار التضامن، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وطبقا لتوقعات الحكومة لسنة 2021، فإن التكلفة السنوية لتعميم التأمين الإجباري عن المرض تقدر بما يناهز 13.8 مليار درهم، ويرى المجلس أن جدوى واستدامة الجوانب المتواصلة بالتمويل يكتسبان أهمية بالغة، حيث يتعين توفيرها للمنظومة برمتها، لذا يوصي باعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان صلاحية واستمرارية هذا التأمين الإجباري، بالإضافة إلى تمكين المؤمنين من

في نفس السياق، تم تسجيل تمركز المرضى وتقنيي الصحة في المجال الحضري، حيث أن حوالي 81% من المرضى وتقنيي الصحة يشتغلون في المجال الحضري مقابل 19% في المجال القروي.

فيما يتعلق بتوزيع الأطر الطبية حسب شبكة العلاجات، وعلى أساس العدد الإجمالي للأطباء، يشكل الأطباء الممارسون في المستشفيات سنة 2022 ما يقارب 52%، مقابل 32% على مستوى شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، و 16% على مستوى الهياكل الأخرى. من شأن هذه التركيبة أن تعيق تنزيل مخطط تنظيمي فعال لعرض العلاجات الصحية، يستند على قنوات الرعاية الصحية، على اعتبار أن مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تشكل البوابة الرئيسية لولوج المنظومة الصحية.

فيما يتعلق بالتوقعات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية للقطاعين العام والخاص، وبالنظر إلى المنحى الحالي لتطور كثافة العاملين الصحيين وتوقعات نمو الساكنة، فإن العجز في عدد الأطباء والمرضى وتقنيي الصحة سوف يستمر في التفاقم. وبناء على مؤشر التأطير الملائم، كما حددته منظمة الصحة العالمية بنسبة 4.45 عامل صحي لكل 1000 نسمة، وعلى أساس تنبؤات تدفق أعداد الخريجين من هذه الأطر، فإنه قد يتعذر تحقيق تغطية مناسبة للساكنة إذا لم يتم اتخاذ الحلول الملائمة، إذ أن الوصول لهذه العتبة يبقى رهينا بقدرة منظومة تكوين العاملين الصحيين، سواء على مستوى القطاع الخاص والعام على المحافظة على الوتيرة الحالية لأعداد الخريجين وكذا على استبقائهم في المنظومة الصحية الوطنية.

على مستوى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تشير الوتيرة الحالية لتوظيف الأطباء وتوقعاتها المستقبلية مقارنة بتوقعات أعداد المغادرين، لاسيما المتقاعدين إلى تراجع مستمر في أعداد العاملين الصحيين خلال 5 سنوات القادمة، وبالتالي فإن استمرار الوتيرة الحالية للتوظيف لن يسمح بتغطية الحاجيات الناتجة عن توقعات المغادرة، وذلك على المدى المتوسط، لذا أوصى المجلس باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز هيئة الأطباء العاملين وضمان تطوير الاختصاصات ذات الأولوية وتوزيعها بشكل يتوافق مع الحاجيات الحقيقية للساكنة وخصوصيات مختلف جهات المملكة، كما حث المجلس على اعتماد سياسة متعلقة بتوظيف وحركة الموارد البشرية الصحية، من شأنها تعويض أعداد المغادرين وضمان توزيع متوازن لهذه الموارد وتصحيح التفاوتات في الموضوع.

وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للقضايا المتعلقة بإدارة الموارد البشرية الصحية والحاجة إلى التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية في هذا المجال، أوصى المجلس بوضع سياسة حكومية متعددة القطاعات مكرسة للموارد البشرية في قطاع الصحة، مع مراعاة مختلف المعايير التي تؤثر على توافرها والحرص على تعزيز جاذبية وديمومة التوظيف بالمستشفى العمومي.

بخصوص قطاع التربية الوطنية: تعتبر أيضا الموارد البشرية من المحاور

البشري، لاسيما فيما يخص التدبير الإداري والمالي والاختلالات في إنجاز المشاريع والبرامج وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية، لذا قام المجلس في مرحلة أولية بمراقبة تدبير الموارد البشرية بقطاعي الصحة والتعليم، وسيعمد لذلك سنويا بالنسبة لسائر القطاعات.

لنبدأ بالموارد البشرية لقطاع الصحة، كما قلت تشكل تميزها أحد المحاور الرئيسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتعتبر هذه الموارد الركيزة الأساسية لتطوير العرض الطبي وتجويد الخدمات، وبالتالي الاستجابة لاحتياجات المواطن. لتتوقف قليلا عند هذه المؤشرات:

خلال سنة 2021 بلغ عدد العاملين من موظفين وأطباء وممرضين وتقنيين بالوزارة المكلفة بالصحة 59.127، أي ما يعادل 10.4% من مجموع الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية، وبلغت نفقات الموظفين ما يناهز 10.4 مليار، بنسبة تصل أكثر من 44% من الميزانية الإجمالية للوزارة، وما يناهز 0.8% من الناتج الداخلي الخام، وانتقل عدد الأطباء على المستوى الوطني من 19.440 طبيب سنة 2011 إلى 27.881 طبيب سنة 2021، موزعين بنسبة 56.6% في القطاع الخاص، و 43.4% في القطاع العام، فيما انتقل عدد المرضى وتقنيي الصحة في القطاع العام من 29.025 إلى 35.789 خلال نفس المدة، وبذلك ارتفع المعدل الإجمالي لكثافة العاملين الصحيين لكل 10.000 نسمة من 15.1 سنة 2011 إلى 17.1 سنة 2021، بزيادة طفيفة قدرها قسطنطين. وإذا كانت كثافة الأطباء، وخاصة أطباء القطاع الخاص قد ارتفعت نسبيا ب 1.3 ديال النقط بين 2011 و 2020، فعلى عكس ذلك تراجعت كثافة القطاع العام ب 0.3 نقطة.

أما بخصوص تدبير العاملين الصحيين التابعين لوزارة الصحة، فبالإضافة إلى ضعف تدبير هذه الموارد، والتي تعرف خصا صا ملحوظا، فإن توزيع الأطر الطبية والتمريضية على المستوى الجغرافي والوظيفي لا يعتمد في كل الحالات على معايير موضوعية، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور تفاوتات ترابية وتباينات على مستوى تغطية السكان وشبكات العلاج، فضلا عن ضعف الملاءمة بين البنيات التحتية والموارد البشرية المخصص لها.

على مستوى التوزيع الجغالي، تصل هذه الكثافة في المجال الحضري إلى 2.71 مقابل 0.74 في المجال القروي أي أقل بثلاث مرات.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى التأطير الطبي للمراكز الصحية، لم تتم ترجمة التوجه الاستراتيجي للوزارة نحو تعزيز تغطية المراكز الصحية بالمجال القروي بالأطر الطبية بشكل ملموس على أرض الواقع، حيث تضم شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية حسب إحصائيات 2020: 2126 مركز صحي، 60% يوجد في المجال القروي، يشتغل بها 41% من أطباء هذا الصنف من المؤسسات، وذلك بمعدل إشراف طبي يقل عن أقل من طبيب واحد لكل مركز. وبالمقابل تتوفر المراكز الصحية الحضرية التي تمثل 40% من هذه الشبكة على 59% من الموارد الطبية بمعدل إشراف طبي يبلغ 2.49 لكل مركز.

البيداغوجي للأساتذة 120 أستاذ لكل مفتش، ويختلف هذا المعدل طبعاً حسب الجهات، حسب الأسلاك وحسب الأقاليم. ويعزى ضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة إلى تراجع أعداد المفتشين، وتزايد أعداد الأساتذة لاسيما منذ سنة 2016، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المهام المسندة لهؤلاء المفتشين، مع التكليف بمهام ذات طبيعة إدارية، على حساب الجانب التربوي. ومن العوامل أيضاً التي أدت وساهمت في هذه الوضعية، عدم تشغيل مركز التدريب الوطني لمفتشي التعليم لمدة 10 سنوات، من 1999 حتى 2009. مؤثر التأطير البيداغوجي للتلاميذ يعتبر أيضاً وهو عدد التلاميذ بالنسبة لكل أستاذ، يعتبر أحد أهم المؤشرات المستعملة لتقييم التوزيع المتوازن للموارد البشرية، وقد سجل تحسناً على الصعيد الوطني، حيث انطلق من 28 تلميذ لكل أستاذ برسم السنة الدراسية 2016-2017، إلى 25 تلميذ لكل أستاذ برسم السنة الدراسية 2020-2021.

ويجدر التذكير بأن هذا المؤشر يعرف تبايناً مهماً طبعاً بين الأسلاك، بين الأكاديميات، بين العائلات والأقاليم.

وتتأثر نسب تأطير التلاميذ ونسب التأطير البيداغوجي للأساتذة، من بين أمور أخرى بانخفاض عدد الأطر، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو المفتشين، خاصة من خلال الإحالة على التقاعد.

وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي الأطر الذين غادروا القطاع خلال السنوات 6 الماضية: 72.468 إطار منها 57.422 أستاذ، بمعدل 9750 سنوياً، علماً أن الاحتياجات السنوية لهذه الهيئة حسب الوزارة تقدر بما مجموعه 25.550 أستاذ.

إلى جانب إشكالية الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتربية الوطنية، أود التركيز على نموذجين يندرجان ضمن محددات الاستثمار على المستوى الترابي، وهم مشاتل المقاولات وفضاءات الاستقبال الصناعي وكذا محام الوكالات الحضرية. ونأمل من نتائج هذا التقييم أن تعمد الجهات المختصة بالعمل بتوصياتها لتدارك المخاطر والاختلالات بالنسبة سواء للبرامج الحالية أو المستقبلية فيما يخص تحفيز التشغيل الذاتي وتشجيع إنشاء المقاولات.

يهدف البرنامج الوطني لمشاتل المقاولات إلى إحداث فضاءات مؤقتة لاحتضان الأنشطة المهنية المزاولة من طرف الشباب، تمكنهم من اكتراء محلات مهنية بأتمنة تفضيلية، مع توفير الخدمات والتجهيزات الأساسية والمواكبة والتتبع. يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء 36 مشتل، يضم 4000 مقولة، ويهدف إلى إحداث 40.000 منصب شغل وتحقيق استثمارات بقيمة 2 مليار درهم إلى الرغبة في تقليص معدل فشل المقاولات المنشأة حديثاً.

بشأن حصيلة الإنجاز، تم إنجاز (la réalisation) 27 مشتلاً فقط من أصل 36 مبرمج، بكلفة مالية بلغت 281.85 مليون، ساهم فيها صندوق النهوض بتشغيل الشباب بمبلغ 158 مليون درهم بنسبة 56%، فيما تمت تعبئة المبالغ المتبقية من طرف باقي الشركاء.

الرئيسية للإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، إضافة إلى تأهيلها وتمكينها من الآليات والوسائل الضرورية وتمتية قدراتها ومهاراتها البيداغوجية ومداركها المعرفية والحرص على التوزيع الأمثل لمختلف فئاتها، يندرج ضمن المقومات الأساسية للنهوض بالتعليم في بلادنا.

بعض المؤشرات: يمثل العاملون في قطاع التربية الوطنية سنة 2022 حوالي 55% من مجموع الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية، بلغ عددهم 311.943، وبلغت نفقات الموظفين ما يناهز 50 مليار درهم (الوزارة + الأكاديميات) بنسبة تصل إلى حوالي 80% من الميزانية العامة الإجمالية للقطاع، وتشكل 3.9% من الناتج الداخلي الخام لبلادنا.

من حيث الكفاءات التربوية، يسجل المجلس أن فئة واسعة من الأساتذة الذين تم توظيفهم من طرف الأكاديميات لا تخضع لامتحانات الأهلية المهنية الذي يخول لهم الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، فمن بين 83.422 أستاذ تم توظيفهم، لم تتجاوز نسبة الذين خضعوا لامتحانات الكفاءة 4.28% من مجموع أساتذة الأفرج الخمسة الأولى والذين من المفروض خضوعهم لهذا الامتحان.

تمثل أيضاً الحركة الانتقالية عاملاً من عوامل عدم الاستقرار البيداغوجي داخل المؤسسات التعليمية، حيث بلغ العدد الإجمالي لأساتذة أطر الأكاديميات الذين استفادوا من الحركة الانتقالية برسم السنوات 2019، 2020 و2021: 53.683 أستاذ، أي ما يعادل 63% من مجموع الأساتذة أطر الأكاديميات والذين يبلغ عددهم 85.000 إطار.

يساهم هذا الوضع في خلق عدم استقرار بيداغوجي على مستوى العديد من المؤسسات التي تعرف نسبة انتقالات مهمة، بحيث لا تتجاوز مدة اشتغالهم أحياناً السنة الواحدة، وتهم هذه الحركة أساساً المناطق القروية، وخصوصاً المؤسسات المدرسية الابتدائية، والتي مثل أساتذتها أكثر من 64% من مجموع الأساتذة المنتقلين.

ظاهرة أخرى وهي التغيب في قطاع التربية والتعليم، وهو يعتبر من العوامل، أيها السادة الأكارم والسيدات، التي تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الزمن المدرسي للتلاميذ، وقد سبق للمجلس أن نبه لهذه الظاهرة بصفة متواترة في تقاريره بمناسبة مراقبة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منذ سنة 2009، 2017، 2019، ونبه إلى ذلك أيضاً في التقرير السنوي لسنتي 2019 و2020 ضمن مهمة التمدد في العالم القروي.

في هذا الصدد، تم تسجيل ارتفاع مهم في عدد الغيابات غير المبررة حيث ارتفعت في غضون 4 سنوات بنسبة إجمالية ناهزت 77% ما بين السنتين الدراسيتين 2016-2017 و2020-2021، وما يزيد من وطأة التأثير السلبي للغياب أن نظام التقييم المعتمد حالياً من طرف الوزارة يعتمد بالأساس على الأقدمية في ترقية الأساتذة في غياب أي تقييم للمردودية.

ومن بين المؤشرات الهامة أيضاً، التأطير البيداغوجي للأساتذة، الذي يحدد عدد الأساتذة الذين يؤطرون كل مفتش، بلغ المعدل الوطني للتأطير

وفي ظل غياب جهاز مسؤول على المستوى الجهوي على تعبئة الأوعية العقارية ذات التطبيق الصناعي وإنشاء فضاءات الاستقبال الصناعي بها، ساهمت الجماعات الترابية للجهة في تعبئة 7 فقط من إجمالي المساحة المخصصة لفضاءات الاستقبال الصناعي على مستوى الجهة. تظل هذه المساهمة بعيدة عن تلبية الحاجيات المحددة في مساحة متوسطة تبلغ 80 هكتار سنويا حتى سنة 2030.

وقد كان من نتائج هذه الوضعية اللجوء المتكرر لمسطرة الاستثناء، والتي همت 352 مشروع، وانتشار أكثر من 3300 وحدة صناعية غير مهيكلية تمتد على مساحة 188 هكتار.

ومن الممارسات الجيدة التي قد تشكل نموذجا يحتذى به في هذا الإطار، تلك المتعلقة بالمجمعات الصناعية المعدة للكراء، ويرتكز هذا النموذج على هندسة مالية وتقنية مبتكرة تسمح بتحقيق التوازن للشركة المسؤولة عن تدبير المجمع وضمان استدامة تجهيزاته وتجاوز غياب الإطار القانوني الخاص بفضاءات الاستقبال الصناعي، بالإضافة إلى تحقيق نسب تثمين مرتفعة، من خلال ضبط أفضل لعملية انتقاء المستثمرين وتحديد مخاطر المضاربة.

ويوصي المجلس في هذا الإطار، باعتماد إطار قانوني وآلية تنظيمية خاصة بإنشاء وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعي، فضلا عن التعريف بمختلف الاستراتيجيات المتعلقة بتحفيز إنشاء فضاءات الاستقبال الصناعي وضمان تملكها من طرف الجهة ومن طرف الجماعات الترابية الأخرى. كما تبدو الحاجة ملحة لوضع برنامج لإعادة تهيئة الفضاءات المنجزة من طرف الجماعات الترابية، بالاعتماد على الإطار المرجعي لصندوق المناطق الصناعية المستدامة، مع مراعاة القوانين المتعلقة بخفض التأثيرات البيئية.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بتجميع الموارد المالية للجهة والجماعات المعنية لتسريع عملية إنشاء جيل جديد من فضاءات الاستقبال الصناعي وتكليف جهاز على المستوى الجهوي لإنشاء وتطوير وتدبير وإدارة المجمعات الصناعية، من خلال استلهام نموذج المجمعات المعدة للكراء والحيلولة دون إنشاء وحدات صناعية جديدة غير مهيكلية ووضع استراتيجية جهوية للتسوية التدريجية والشاملة لتلك القائمة.

بالنسبة للوكالات الحضرية: بلغت الميزانية الإجمالية لـ 30 وكالة حضرية 1.8 مليار درهم برسم السنة المالية الحالية، بما في ذلك الإعانة المبرمجة من ميزانية الدولة، والتي قدرها 770 مليون درهم.

عدد العاملين بالوكالات الحضرية تقريبا 1800 مستخدم، على الرغم من مساهمتها المهمة في التطور الذي حققه بلادنا في مجالي التعمير وإعداد التراب الوطني ومراكمتها خبرة 30 سنة، لازالت ممارسة هذه الوكالات الحضرية تنسم ببعض أوجه القصور، وقد مكنت الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات قصد تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير مكنت من إنتاج 840 وثيقة تعميم، تمت المصادقة عليها ما بين 2016 و2023، يتعلق الجزء الأكبر منها بتصاميم التهيئة،

بخصوص تشغيل المشاتل المنجزة: 27، 5 منها بكلفة 34.36 لم يتم تشغيلها بعد، 17 مشتل تعمل بشكل جزئي، بنسبة تشغيل تناهز 72%، مع تسجيل توقف مشتلين، بالإضافة إلى إعادة تخصيص 3 مشاتل، هذا نبرزه كما قلت سابقا لتدارك هذه الأمور في البرامج الجارية.

فيما يخص إنشاء المقاولات: لم يتم إنشاء سوى 87 مقاولا، من أصل 4000 المشدودة المستهدفة، أي في حدود 2%.

بخصوص خلق فرص الشغل: أحدثت المشاتل المشغلة 2765 منصب شغل فقط، من أصل 40.000 بنسبة لا تتجاوز 7%، يعزى ضعف هذه النتائج، إلى نقائص تتعلق بالتخطيط، وتتبع البرنامج في شموليته، كغياب دراسة الجدوى وغياب هيئة حكامه مركزية ومحلية مكلفة بقيادة البرنامج، هذا بالنظر أيضا إلى نقائص شابت اتفاقيات شراكة على مستوى المؤشرات والأهداف الخاصة بكل مشروع. يرجع أيضا إلى غياب آليات تتبع ومواكبة المستفيدين، فضلا عن إسناد أدوار أساسية للجماعات كالتدبير والمواكبة والتتبع، دون استحضار محدودية قدراتها.

من أهم العوامل أيضا التي لم تساعد على تحقيق الأهداف المتوخاة، تلك المرتبطة بعدم استحضار الخصوصيات الترابية عند مرحلة التخطيط وتنفيذ البرنامج.

اعتبارا لما سبق، أوصت المجالس الجهوية للحسابات، بمراجعة صياغة البرنامج الوطني لمشاتل المقاولات قصد إدماجه ضمن مختلف الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتحفيز إنشاء المقاولات وإنعاش الشغل وبالسعي نحو ضمان الالتقائية والتكامل بين برامج إحداث فضاءات الاستقبال المؤقت للمقاولات والأنشطة المزاولة بها، من جهة، والبرامج الأخرى التي تروم دعم ومواكبة حاملي المشاريع من جهة أخرى، وذلك بعد دراسة التجارب الماثلة قصد استلهام الممارسة الفضلى لتنزيلها بمشاتل المقاولات.

بالنسبة لفضاءات الاستقبال الصناعي: لكون جهة الدار البيضاء - سطات، تعتبر القطب الصناعي الأول ببلادنا، تحتضن 40% من الوحدات المكونة للنسيج الصناعي، تحتضن أيضا 24% من فضاءات الاستقبال الصناعي، فقد تم تخصيص مهمة رقابية لفضاءات هذه الجهة، والتي خلصت أن الفضاءات المنجزة، منذ انطلاق البرنامج الوطني لتهيئة المناطق الصناعية، مطلع ثمانينات القرن الماضي، بشراكة مع الجماعات الترابية للجهة، تعاني من نقائص ترتبط أساسا بغياب إطار قانوني ومؤسسي خاص بها يشمل جميع مراحل إنشائها، فضلا عن محدودية الإجراءات المتخذة للتنسيق والتبادل والتواصل حول الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتطوير هذه الفضاءات على المستوى الترابي وغياب تخطيط عمراني مواز ومتناسق.

تتجلى هذه النقائص أيضا، في تدهور التجهيزات المنجزة وضعف تثمينها وغياب محطات لمعالجة المياه العادمة أو في بعض الأحيان ضعف طاقتها الاستيعابية.

التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية وتجاوز أوجه القصور التي سجلت خلال مهمات الرقابة، وذلك من خلال تثمين وتعميم التوصيات على مستوى جميع المؤسسات والأجهزة المنتمة للقطاع وعدم الاقتصار على الجهاز المعني، لاسيما بتوصيات عامة متعلقة بالحكمة، بالموارد البشرية، بنظم المعلومات وأيضا بالتوصيات التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي نفس الإطار، وانسجاما مع المقتضيات القانونية ذات الصلة، سيكون من المفيد الحرص على عرض وتدارس توصيات هاته المحاكم المالية من طرف الهيئات التداولية، سواء للمؤسسات العمومية والمقاولات وللجماعات الترابية، سعيا لتملكها على نطاق أوسع وضمان تفعيلها على النحو الأمثل في إطار برنامج عمل مخصص لذلك.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثالث لهذا العرض يتعلق بحصيلة الأنشطة القضائية ومراقبة التصريح بالملكيات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية:

في هذا المجال، أصدرت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من 2021 وإلى حدود أواخر شهر أبريل الماضي 2023، أصدرت في إطار اختصاص التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية ما مجموعه 198 حكم وقرار، قضت بموجبها هيئات هذه المحاكم بعقوبات بمبلغ إجمالي قدره 24.992.544,88 درهم في حق المسؤولين الذين ثبت ارتكابهم مخالفات مستوجبة للمسؤولية.

هذه المخالفات تتعلق أساسا بتفويت مداخيل مستحقة للجماعات الترابية بسبب اختلالات في فرض وتحصيل المداخيل الجماعية والتقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التوازن المالي في عقود التدبير المفوض، من خلال التقصير في مهام الإشراف ومراقبة تنفيذ عقود التدبير المفوض وعدم إلزام الشركات المفوض لها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية.

وشملت المساءلة حالات أخرى كالإشهاد غير الصحيح على استلام مواد وخدمات وعدم احترام مساطر التسلم المؤقت والنهائي، وكذا حصول المتعاقد معهم على منافع نقدية غير مبررة برسم الصفقات المعنية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات، أصدرت المحاكم المالية منذ سنة 2021 إلى غاية متم أبريل 2023، ما مجموعه 4277 قرار وحكم نهائي، تم بمقتضاها التصريح بعجز في حسابات المحاسبين العموميين المعنيين بمبلغ 47.000.751,75 درهم.

المخلفات شكلت موضوع أحكام وقرارات بالعجز، همت حالات عدم اتخاذ المحاسبين العموميين للإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل، عدم مراقبة صحة حسابات تصفية مبالغ بعض النفقات المؤداة.

سجل المجلس - وهذا مؤشر جيد خلال الفترة نفسها - أنه تم تحصيل ما مجموعه 8.307.000 من طرف المحاسبين العموميين قبل الأحكام النهائية، أي بعد توجيه إما الملاحظات أو توجيه القرارات والأحكام التمهيدية بشأن الأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية، أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس

بما رفع معدل هذه التغطية من 68% في سنة 2016 إلى 89% نهاية أبريل سنة 2023.

بعض المعوقات التي تواجهها الوكالات منها: بطء إجراءات إعداد وثائق التعمير وتعقيدها وتعدد الفاعلين المتدخلين في العملية، بالإضافة إلى نقص في مواردها المالية والبشرية، لاسيما فيما يخص بعض الكفاءات المتخصصة، وكذا إكراهات مرتبطة بمحدود اختصاصها الترابي. وقد لاحظ المجلس أن إعداد وثائق التعمير يعرف تأخرا ملحوظا بالمقارنة مع الأهداف التي حددها القطاع الوزاري المكلف بالتعمير، كما أن هذه الوثائق تفتقد إلى المرونة اللازمة، مما يحول دون قابليتها للتكيف مع الديناميات الجديدة والتعامل مع الإشكاليات والخصوصيات الترابية والتطورات المستجدة.

فيما يخص التدبير الحضري: الذي يمثل جزءا هاما من نشاط الوكالات الحضرية، تمت خلال الفترة 2015-2023 دراسة 115.000 ملف سنويا، 78% منها تخص فقط المشاريع الصغيرة، وتطلبت تعبئة عدد كبير من مواردها البشرية على حساب المهام الاستراتيجية الأخرى للوكالات، كما أنها لا تتوفر على إطار واضح يحدد طبيعة تدخلها فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلية.

فيما يتعلق بحكمة الوكالات الحضرية ومواردها البشرية والمالية: سجل المجلس حاجة الوكالات إلى تطوير عمل مجالسها الإدارية، وركز على أهمية تطوير مواردها المالية ومضاعفة الجهود لتحصيل المبالغ الباقية استخلاصها، والتي بلغت 118 مليون درهم أواخر سنة 2022.

وقد أكد المجلس أيضا على أهمية تعزيز قدرة الوكالة الحضرية على جذب الكفاءات المناسبة من أجل مواكبة التحديات الجديدة، ويوصي المجلس بإعادة النظر في الإطار التعاقدى بين القطاع الوصي والوكالات الحضرية من خلال عقود برامج متعددة السنوات، بأهداف واضحة، وترتبط بموارد مالية ملائمة. كما أوصى المجلس أيضا بضرورة الحرص على تكريس ثقافة التغيير قصد التسريع برقمنة أعمال هذه الوكالات وإعادة هيكلة مهمة المراقبة التي تقوم بها، بتشجيع الاعتماد على التقنيات الحديثة لرصد مخالفات التعمير وتعزيز مجالات اليقظة الترابية وتقييم وثائق التعمير.

سأمر الجانب آخر أؤكد على أهميته القصوى، وهو تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، وجعلته المحاكم إحدى توجهاته الاستراتيجية.

عرفت سنة 2022 وضع منصة رقمية رهن إشارة الأجهزة الخاضعة لرقابته، بهدف ضمان تتبع فوري وفعال للتوصيات وتيسير عمليات التواصل والتفاعل بين المجلس والأجهزة المعنية بتتبع التوصيات.

بخصوص الحصيلة الإجمالية بالنسبة لتتبع توصيات المهات الرقابية المنجزة برسم سنة 2018 بعد 4 سنوات البالغ عددها 3788 توصية، تم تسجيل نسبة استجابة بلغت 55% برسم التوصيات التي تم تنفيذها كليا، في حين لازالت 34% طور التنفيذ.

أود بهذه المناسبة الحث على تكثيف الجهود من أجل التفاعل الإيجابي مع

المختصة فيما يخص إعداد هاته القوائم وحصرها لأن فيها مسؤولية وكذا السهر على التحيين المنتظم لها، وفق التغييرات التي قد تطرأ على وضعية الملمزمين وداخل آجال معقولة.

فيما يخص تتبع إلزامية إيداع التصاريح بالملكيات، بلغ عدد التصريحات التي تلقته المحاكم سنة 2021: 7803 تصريح، تتعلق بمختلف الفئات الخاضعة لهذا الاختصاص: المنتخبة منها 5728 ملمزم والمعيونة 2075 ملمزم.

وقد واصلت المصالح المختصة بالمحاكم المالية عملية تبليغ الإنذارات إلى الموظفين والأعوان العموميين الذين لم يسووا وضعيتهم، وشملت هذه العملية 5679 ملمزم غير مُصرَّح من مختلف الأجهزة العمومية، سواء المركزية منها أو اللامركزية، قام على إثرها 4173 ملمزم بتسوية الوضعية، عبر تقديم التصريح بالملكيات الواجب لدى المحكمة المالية المختصة إلى حدود 20 أبريل 2023، بينما لازال 1506 ملمزم لم يقدموا التصريح بالملكيات الواجب.

بالنسبة للمنتخبين أعضاء مكاتب الجماعات الترابية والغرف المهنية المخلين بواجب التصريح بالملكيات، وجهت المجالس الجهوية للحسابات 5021 إنذار، ويجدر التذكير في هذا الصدد، أن الملمزم من فئة منتخبي الجماعات الترابية أو الغرف المهنية أو الموظف أو العون الذي لم يتم تسوية وضعيته في أجل 60 يوم من تاريخ توصله بالإنذار يتعرض للعزل من عضوية مجلس الجماعة الترابية أو الغرفة المهنية، وذلك بمرسوم معلل للسيد رئيس الحكومة أو يتعرض للعزل من الوظيفة أو فسخ العقدة من طرف السلطة الحكومية التي لها حق التأديب.

أما عندما يتعلق الأمر بعدم التصريح بمناسبة انتهاء المهام أو الانتداب لأي سبب من الأسباب من غير الوفاة، فتم إحالة الملف على الجهة القضائية المختصة قصد تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي، وكذلك يتعرض عضو مجلس البرلمان الذي لم يسو وضعيته رغم توصله بالإعذار لفقدان الصفة البرلمانية بقرار تتخذه المحكمة الدستورية. وعندما يتعلق الأمر بالإخلال بالتصريح بمناسبة انتهاء المهام، تتم إحالة الملف على الجهة القضائية المختصة للبحث فيه.

فيما يتعلق بفحص ومراقبة التصريحات بالملكيات: قام المجلس خلال سنة 2021 بفحص عينة من التصريحات المودعة لديه من أجل النظر في كيفية تعبئة نموذج التصريح بالملكيات وتتبع ومقارنة البيانات المضمنة به ومدى انسجامها من حيث الشكل، وسجل المجلس في هذا الصدد ملاحظات تتعلق بتناقض بين التصاريح المتتالية لنفس الملمزم وتأويلات متباينة للأصناف المكونة للممتلكات وإغفال الإشارة لبعض المعطيات وكذا عدم وضوح ومقروئية البيانات المدرجة.

وتبعا لذلك، ونظرا لما يكتسبه نموذج التصريح بالملكيات من أهمية قصوى في ضمان فعالية المراقبة، يؤكد المجلس على أهمية إعادة النظر في نموذج التصريح المعتمد، حتى يصبح واضحا وسهلا الاستيعاب من طرف الجميع

الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 28 أبريل 2023، على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة، 18 ملف تخص 14 جماعة ترابية ومؤسستان عموميتان تابعتان لقطاع التعليم العالي وشركة للتنمية المحلية بجهة الرباط - سلا - القنيطرة وشركة مفوض إليها تدبير مرفق النقل الحضري بجهة فاس - مكناس، وذلك قصد اتخاذ المتعين بشأنها وفق المساطر الجاري بها العمل.

ويتم تتبع مآل هذه الملفات بتنسيق وثيق مع النيابة العامة لدى المجلس ورئاسة النيابة العامة، إذ يتم إخبار الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات بالإجراءات المتخذة بشأن الملفات المحالة بشكل دوري ومنتظم، وهذا يعتبر تطبيقا للمادة 111 من مدونة المحاكم المالية، ويتم في إطار مذكرة التعاون التي تم توقيعها في يونيو 2021 بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للحسابات.

وعن مدى تقدم مسطرة المتابعة للملفات 18 المحالة على رئاسة النيابة العامة، فانطلاقا من المعطيات الأخيرة آخر شهر أبريل: 6 ملفات في مرحلة الحكم، 2 ملفات قيد التحقيق، 10 ملفات في طور البحث.

الأفعال المكتشفة من طرف المحاكم المالية، والتي تمت إحالتها على القاضي الجنائي تتعلق إما باستعمال ممتلكات جهاز عمومي لأغراض شخصية، إما بتقديم حسابات غير صحيحة، تتعلق أيضا بأداء نفقات في غياب العمل المنجز، تتعلق أيضا بالمبالغة في أثمان الطلبات العمومية، وتتعلق أيضا بتوجيه مسطرة إسناد طلبات عمومية بشكل يخالف مبادئ المساواة والمنافسة لولوج الطلبات العمومية ويمنح منفعة للغير.

علاوة على هذه الاختصاصات القضائية، تتولى المحاكم المالية مهمة تتبع ومراقبة التصريحات بالملكيات، والتي تستند إلى أحكام الفصل 147 من الدستور، وتهدف إلى تكريس مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية المال العام وترسيخ قيم النزاهة وأخلاقيات المرفق العمومي.

اعتبارا لكون قوائم الملمزمين بالتصريح، والتي تضعها السلطات الحكومية، بكون هاته القوائم تشكل المنطلق الرئيسي لممارسة هذا الاختصاص، بأمر المجلس تقييما أوليا لهذه القوائم، وأسفر هذا التقييم عن العديد من النقائص، فقد سجل المجلس إدراج موظفين وأعوان ضمن الملمزمين، رغم كونهم لا يمارسون مهام أو صلاحيات ذات صلة بتدبير المال العام، نتيجة التوسع في إعمال السلطة التقديرية في تحديد المهام الموجبة للتصريح بالملكيات، وبالمقابل سجل المجلس أيضا اختلافا وتباينا في المعايير المعتمدة لحصر قوائم الملمزمين من طرف السلطات الحكومية داخل نفس القطاع أو بالنسبة لأجهزة متماثلة، مما أفضى إلى إعداد قوائم تفتقد لطابع الشمولية، ولاحظ المجلس تقصيرا على مستوى التحيين المنتظم للقوائم عند التعيين في المهام أو تغييرها أو انتهاءها.

لذا أوصى المجلس الأعلى للحسابات بإعادة النظر في تحديد المهام والسلطات الموجبة للإدراج بقوائم الملمزمين وإسباغ طابع الشمولية على هذه القوائم بما يضمن تضمينها لجميع الملمزمين وتفعيل الوظيفة الإشرافية والتأطيرية للسلطات

نشرها قبل نهاية شهر ماي، إن شاء الله، وسيتم أيضا التواصل بشأنها. وأغتم هذه المناسبة، لأنوه بالتفاعل الإيجابي لكافة مسؤولي الأحزاب السياسية المعنية مع مبادرات المجلس في هذا الشأن، كما أمل أن نواصل العمل بصفة ماثلة وتدرجية مع مسؤولي الهيئات النقابية المعنية فيما يتعلق بمجمل الدعم الممنوح إليها، سواء من طرف الدولة أو من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى.

ولهذه الغاية، نأمل، أيها السيدات والسادة النواب المحترمون، أن يتم وضع وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لاسيا مشروع القانون المتعلق بالمنظمات النقابية قصد تضمينه مقتضيات تتعلق بتدقيق حسابات النقابات وخص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تديرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية أسوة بالأحزاب السياسية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن إصدار الأحكام والقرارات والتقارير والتوصيات عن المحاكم المالية ليس هدفا بحد ذاته، بقدر ما يتعين أن يعكس على أرض الواقع الالتزام الدائم بإشاعة وتفعيل قيم وقواعد الحكامة الجيدة، ومنها أساسا قيم النزاهة، قيم الشفافية، قيم المساءلة، والتي تعتبر، سواء في ثقافتنا وفي عالم اليوم وفي مرجعيتنا الدينية، إحدى محددات التنمية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه أننا جميعا برلمانا وحكومة وسلطة قضائية ومؤسسات دستورية، كل في إطار اختصاصاته وفي حدود مسؤولياته، كلنا نتقاسم جميعا حسامة وأمانة تنزيل هذه القيم على أرض الواقع، تنزيلها بالالتزام الكامل، بالالتزام الجاد والمسؤول وتمكين المواطن وتمكين الرأي العام من إدراك الواقع والأثر الملموس لتدخلاتنا، في تكامل طبعا فعال بين كل المبادرات والإنجازات، محفزنا في ذلك ضمير حي ويقظ، ومحركنا روح خدمة المصلحة العليا للدولة.

وقفنا الله جميعا لما فيه خدمة بلدنا، من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم الملموس والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين والبرلمانيات.

شكرا السادة الأساتذة، قضاة الغرف والمجالس الجهوية للحسابات.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

الملمزين، قصد الحد من هامش التأويل والاختلاف في تحديد الغرض من البيانات موضوع التصريح.

ويدعو المجلس أيضا إلى العمل على اعتماد التعتبة الإلكترونية للتصريح بالامتلاكات قصد تيسير معالجة ومراقبة عدد أكبر من التصريحات، من جهة، وكذا تيسير الولوج إلى قواعد المعطيات لدى الإدارات والمؤسسات العمومية للتبادل الإلكتروني للمعطيات، مما من شأنه الزيادة في سرعة وفعالية البحث والتحري بشأن صحة المعلومات المصرح بها من جهة أخرى.

مجال آخر وهو مجال تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية:

بالنسبة لتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2021، أودع 29 حزب من أصل 34 حساباتهم السنوية، فيما تخلفت 5 أحزاب عن تقديم حساباتها، كما أن 11 حزب من بين 29 قدموا حساباتهم خارج الأجل القانوني.

بالنسبة للتصديق، قدم 28 حساب حزب من بين 29 حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، فيما قدم حزب واحد حسابه السنوي في غياب تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة حسابه.

من جهة أخرى، خلص تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم 2021 إلى تسجيل ملاحظات همت أساسا صرف نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة أو تم تقديم وثائق إثبات غير كافية أو تقديم وثائق في غير اسم الحزب المعني، وذلك بنسبة 4.17% من مجموع نفقات التدبير، تقريبا 5.14 مليون درهم. وسجل المجلس ملاحظات أخرى تتعلق أساسا بعدم التقيد بالمتنقيات القانونية والتنظيمية المتعلقة باستخلاص الموارد وبمسك المحاسبة وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

فيما يخص إرجاع مبالغ الدعم العمومي، يسجل المجلس إلى حدود أواخر شهر أبريل 2023 عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة بنسبة 13 حزب، بما مجموعه 7.43 مليون درهم، ويوصي المجلس بمواصلة الجهود المبذولة لإرجاع هذا المبلغ، كما يؤكد على ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية، وذلك من خلال الحرص على تقديم الوثائق المكونة للحسابات السنوية داخل الأجل القانوني وعلى العمل على حسن إثبات صرف النفقات ومسك المحاسبة.

يوصي المجلس أيضا بالإشهاد السليم بصحة الحسابات المدلى بها، وفقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل.

أما فيما يتعلق باختصاص فحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية، فإنه تم الانتهاء من وضع تقارير خاصة بنتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الهيئات السياسية والنقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية لسنة 2021، كما تم وضع تقارير نتائج بحث حسابات الحملات الانتخابية للمرشحين، وسيتم